خلية الإعلام و الاتصال

معرض الصحافة لنـهار اليوم

الخميس 09 جويلية 2026

الطلب، وإحجامهم عن استهلاك مياه سد بابار الذي يرجح أن مياهه اختلطت بمياه الصرف، بدليل الروائح الكريهة التي تنبعث منه.

وفي هذا الإطار، تم إجراء مناقصة وطنية كانت مخرجاتها دون جدوى، ليتم إعداد مناقصة أخرى لإنجاز دراسة نقل المياه إلى مقر البلدية وقرية حويرة ومحيطات فلاحية بالزريز بغلاف مالي قدره 380 مليون سنتيم، حيث تم تحديد الغلاف المالي بـ 24 مليار سنتيم، لكن لم يتم بعد تمويل المشروع الذي يعد حلما لسكان البلدية بشقيها الجنوبي والشمالي.

يحدث ذلك في الوقت الذي تم فيه عرض الملف على الوالي، الذي تنقل خلال توليه تسيير الولاية إلى عين المكان، وأمر بضرورة استغلال مياه هذا النقب التي أصبحت محل اهتمام السلطات العليا للبلاد.

وللعلم، سيتم تمويل المشروع خلال السنة الجارية 2026، لانطلاق عملية مد القنوات وإنشاء أحواض وغيرها، لاستغلال هذه المياه، لكن لا أثر لهذا المشروع إلى حد كتابة هذه الأسطر.

الوزير يأمر بإنشاء حواجز بسيطة وسدود صغيرة

أكد الفلاحون الذين قدموا شكاويهم إلى الوزير من قلة السدود والحواجز المائية، أنه أمام ما تعيشه بعض المناطق من جفاف ونقص في المياه على غرار بلديات طامزة، خيران، الولجة، ششار وعين الطويلة، طالبوا بإنجاز سدود لاختراق عدد من الأودية لأراضيهم، كما أنها لا تتوفر على سدود أو حواجز مائية.

ودليلهم على ذلك مرور أودية تاجموت وبجر وبني بربار ببلديتي الولجة وخيران والزريز وعين آنو ببلدية طامزة التي تصب في رمال صحراء ولايتي بسكرة والوادي دون استغلال.

وقد باشر مسؤولو مديرية الري إجراءات لتسجيل سدود على غرار سد وادي لزرق ببوحمامة، الذي دخل الخدمة، علاوة على استغلال مياه سدود كل من بابار وفم القيس ببلدية قايس وتاغريست ببلدية بابوس، وإنشاء حواجز ببلديات عين الطويلة وطامزة قصد استغلال مياه الأمطار والثلوج في السقي الفلاحي وحتى للشرب، بحكم أن بلديات خيران وجلال والولجة تتوفر على مياه مالحة.

الآمال معلقة على هذه الحواجز والأحواض

أكد فلاحون الولاية للوزير أن آمالهم معلقة على إنجاز حواجز وأحواض للمياه خاصة التي لها علاقة بالفيضانات والسيول، لاستغلالها فلاحيا مع مطلع الموسم الفلاحي الحالي 2026/2027.

وتم إصدار تعليمات باستغلال كل المساحات والاستعانة بالسقي عن طريق الغمر خاصة في المناطق الشمالية، فيما يتم السقي بالرش المحوري في المنطقة الجنوبية، حيث طالب فلاحون هذه المناطق وبإلحاح مسؤولي مديريتي الفلاحة والري بإيجاد حلول مستعجلة لاستغلال الأراضي الفلاحية التي تبقى كل موسم دون حرث لغياب مياه السقي وشح الأمطار.

وأضافوا أن عدم إنجاز هذه الأحواض والحواجز تسبب في ضياع كميات كثيرة من مياه الأمطار التي تصب في قنوات الصرف الصحي والمجاري المائية الملوثة، حيث يتم استغلالها من طرف البعض في سقي أراضيهم المزروعة بمختلف أنواع الحبوب والخضروات، وقد تم حجز مضخاتهم وإنجاز محاضر أرسلت إلى الجهات القضائية.

وعلق بعض الفلاحين بالقول أن سقي المحاصيل الزراعية الإستراتيجية كالحبوب بأنواعه بالتقطير المطري لم يعد مطروحا، لعدم توفر المياه انطلاقا من الحواجز والأحواض، وبعد السدود على الكثير من البلديات.

فبلديتا أنسيغة وطامزة لم يتم تمديد مياه سد بابار إليهما، وبقيت الآلاف من الهكتارات دون زرع لغياب وسائل السقي، فيما لم يتم بعد استغلال مياه سد تاغريست لسقي الأراضي الفلاحية ببلديتي بابوس وتاوزيانت بحكم أن الدراسات لم تكتمل بعد ومشروع مد القنوات لا يزال قيد الدراسة.

ط.ب

خلال زيارة وزير الري لولايه خنشلة

توصيات وتعليمات بضرورة القضاء على التسربات

وجه وزير الري الوناس بوزقزة، خلال زيارته لولاية خنشلة مؤخرا، دعوات بضرورة المحافظة على المياه، وذلك بالسعي إلى عدم تبذيرها والقضاء على التسربات واستغلال كل المنابع والوديان بإنشاء حواجز وأحواض، لأن الولاية عاشت خلال العشر سنوات الأخيرة، من 2010 إلى 2021، أزمة حقيقية لولا سد بني هارون الذي أعاد الحياة إلى السكان الذين استبشروا خيرا هذا الموسم، بتساقط معتبر للأمطار والثلوج وامتلاء السدود وعودة المياه إلى الآبار والمنابع والوديان.

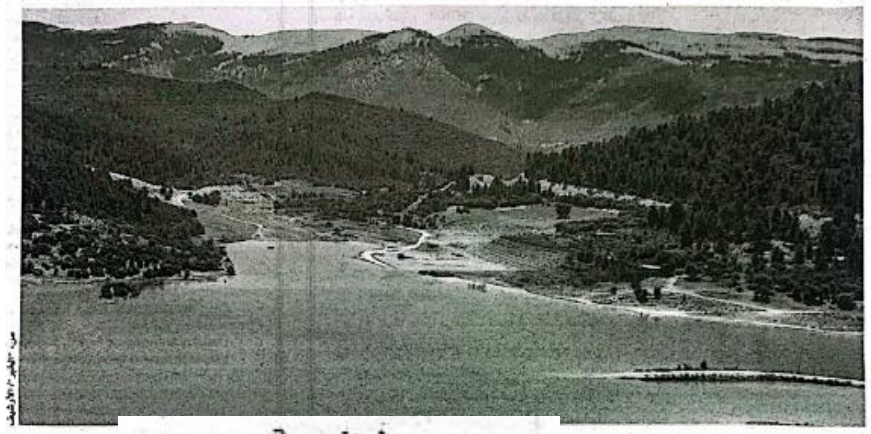

ط. بن جمعة

• وزير القطاع طرح عليه المجتمع المدني والجمعيات، على مستوى بلدية طامزة، قضية النقب المائي بعين آنو الذي تضيع منه الملايير من الأمتار المكعبة من المياه في الوديان، في الوقت الذي يعيش فيه سكان البلدية عطشا دائما وأزمة لا تريد الانفراج.

وتساءل مواطنو البلدية، سواء في الوسط الحضري أو القرى أو في الأرياف، عن سبب عدم استغلال مياه هذا النقب الذي يقع في منطقة عين آنو، مستنكرين ذلك خاصة وأنه من شدة تشبعه أصبحت مياهه تتجه نحو الوديان إلى حد رمال صحراء ولاية بسكرة دون استغلال.

وأكدوا أن استغلال مياه هذا النقب يمكنها القضاء على أزمة العطش التي يعانون منها، ففي حال إنجاز سد أو حاجز مائي لتجميع هذه المياه الضائعة، سيحقق هذا الأمر اكتفاء سكان البلدية وبلديات أنسيغة، خيران والولجة، بالإضافة إلى بعض سكان عاصمة الولاية، كما يمكنه تغطية حاجة الفلاحين من مياه السقي، مناشدين مرة أخرى الوالي ضرورة التدخل العاجل لاستغلال هذه المياه الضائعة.

مصدرنا من البلدية أكد أن هذا النقب أنجز من طرف مصالح مديرية الري، بعد شكاوى المواطنين من العطش وقلة المياه وعدم قدرة الآبار على تلبية

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

الاعتداءات تسببت في تذبذب التموين

مقاضاة مخربي قناة جلب المياه من سد كدية أسردون إلى المسيلة

أعلن والي ولاية المسيلة، الأربعاء، إيداع شكاوى لدى الجهات القضائية لمتابعة المتسببين في تخريب قنوات جلب المياه انطلاقا من سد كدية أسردون، مؤكدا أن هذه الاعتداءات المتكررة ساهمت بشكل مباشر في اضطراب عملية التزود بالمياه الصالحة للشرب عبر عدد من مناطق الولاية.

أحمد. ق

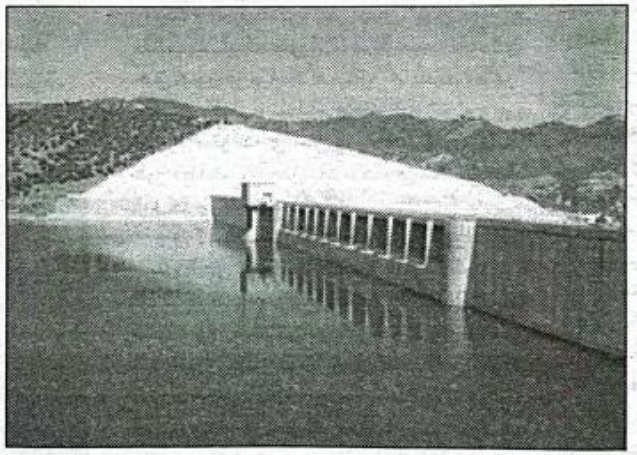

ودعا الوالي نجم الدين طيار، مسؤولي الجزائرية للمياه إلى اتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل المتورطين، معتبرا أن هذه الممارسات تضر بمصالح المواطنين والولاية، خاصة وأن مدينة المسيلة تعتمد بنسبة تقارب 60 بالمائة على المياه المحولة من سد كدية أسردون.

وأوضح طيّار، خلال اشغال دورة المجلس الولائي، أن عمليات التخريب المتكررة أثرت على استقرار التموين، رغم الجهود التي تبذلها الفرق التقنية وإحدى المؤسسات الخاصة التي تعمل باستمرار على إصلاح الأعطاب وإعادة الخدمة، وفي السياق ذاته، أقر المسؤول الأول في الولاية بوجود نقص في التزود بالمياه، مشددا على ضرورة تكثيف التحقيقات لكشف هوية المعتدين على منشآت تحويل المياه وتقديمهم أمام العدالة، مؤكدا أن الدولة لن تتسامح مع أي اعتداء يستهدف المرافق الحيوية.

وفي السياق ذاته، كشف الوالي أن احتياجات ولاية المسيلة من المياه الصالحة للشرب تقدر بحوالي 48 ألف متر مكعب يوميا، مشيرا إلى دخول 10 آبار جديدة حيز الخدمة خلال شهر جويلية، مع وجود 12 بئرا إضافية، فضلا عن 14 خزانا ضمن البرنامج القطاعي لسنة 2026، وهي مشاريع ينتظر أن تساهم في تحسين الخدمة وتعزيز قدرات التخزين والتوزيع. وأضاف الوالي أن شبكة التموين بالولاية تعتمد على أكثر من 500 بئر، إلى جانب ثلاثة سدود رئيسية هي كدية أسردون، تسلديت، سوبلة بمقرة، ما يعكس تنوع مصادر التزود بالمياه.

ورغم هذه الإجراءات، لا تزال عدة بلديات عبر الولاية تعاني من تذبذب واضح في توزيع المياه، تزامنا مع الارتفاع الكبير في الطلب خلال فصل الصيف، حيث تباعدت فترات التزود في بعض المناطق، مع الاعتماد على صهاريج المياه لتخفيف حدة الأزمة.

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
09-07-2026

سعيدة

حملة ميدانية لإصلاح التسربات المائية

تم ببلدية سعيدة، إطلاق حملة ميدانية واسعة لإصلاح التسربات المائية والقضاء عليها في شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى ترشيد استغلال الموارد المائية وتحسين نوعية الخدمة العمومية، حسبما استفيد لدى خلية إعلام ديوان والي الولاية. وتندرج هذه الحملة، التي تشرف عليها مديرية الري بمشاركة مصالح وحدة الجزائرية للمياه وعدد من المقاولات المختصة، في إطار تنفيذ تعليمات والي ولاية سعيدة، أومن مرموري، الرامية إلى المحافظة على الموارد المائية و الرفع من مردودية شبكات التوزيع، حيث ستتواصل العملية على مدار ثلاثة أيام.

الحياة العربية
ELHAYET EL ARABIYA
يومية وطنية إخبارية
تأسست سنة 1993

09-07-2026

وزير الموارد المائية لوناس بوزقزة.. يشدد

لا تهاون مع سارقي المياه

- رصد استثمارات مالية ضخمة لإنجاز مشاريع مائية استراتيجية
- مرسوم جديد أكثر صرامة لحماية المنشآت المائية قريبا

قال وزير الموارد المائية، لوناس بوزقزة، إن الدولة تتجه إلى تشديد الإجراءات القانونية ضد المعتدين على شبكات توزيع المياه، معتبرا أن سرقة المياه وتخريب القنوات لم تعد مجرد مخالفات، بل أصبحت تمثل مساسا بالنظام العام واعتداء على حق المواطنين في التزود بالمياه الصالحة للشرب.

مصطفى قاسم

وقال الوزير، في تصريح صحفي على هامش زيارته إلى ولاية الجلفة، إن الدولة رصدت استثمارات مالية ضخمة لإنجاز مشاريع مائية استراتيجية، تشمل محطات تحلية مياه البحر، ومحطات نزع الأملاح المعدنية، إضافة إلى مشاريع التحويلات الكبرى للمياه، غير أن هذه الجهود تتعرض للإضرار بسبب الاعتداءات المتكررة على شبكات نقل وتوزيع المياه. وأوضح بوزقزة أن بعض الأشخاص يقومون بتكسير القنوات وتحويل مياه الشرب إلى استعمالات أخرى، من بينها السقي وتربية المواشي، وهو ما يؤدي إلى اضطرابات في التوزيع ويحرم المواطنين من حقهم في الاستفادة من هذه الخدمة العمومية، مؤكدا أن مثل هذه التصرفات تتسبب في خسائر مادية كبيرة للدولة، فضلا عن تعطيل الاستثمارات التي أنجزت بأموال عمومية. وأضاف الوزير أن السلطات المحلية، وعلى رأسها الولاة، باشرت اتخاذ إجراءات صارمة لمتابعة المتورطين قضائيا، مثمنا الجهود المبذولة في التصدي لهذه الظاهرة، ومؤكدا أن الوزارة تعمل بالتنسيق مع مختلف الهيئات المعنية لوضع حد لهذه الاعتداءات.

إجراءات ردعية أكثر صرامة

وكشف المسؤول الأول عن القطاع أن الحكومة بصدد إعادة تفعيل المرسوم الخاص بشرطة المياه، حتى تضطلع بدور أكثر فعالية في حماية المنشآت المائية، موضحا أن المرحلة المقبلة ستشهد الانتقال من الاكتفاء بتحرير محاضر المخالفات إلى تطبيق إجراءات ردعية أكثر صرامة في حق المعتدين.

وأكد بوزقزة أن تكسير قنوات المياه وتحويلها بشكل غير قانوني يعد "كارثة حقيقية"، لأنه يمس مباشرة بحق المواطنين في الحصول على المياه الصالحة للشرب، ويؤثر على استقرار الخدمة العمومية، مضيفا أن العقوبات المرتقبة ستكون في مستوى خطورة هذه الأفعال.

وختم الوزير بالتأكيد على أن المرسوم الجديد يوجد في مراحله الأخيرة، ومن المنتظر أن يرى النور قريبا، ليشكل إطارا قانونيا أكثر صرامة لحماية المنشآت المائية، والحفاظ على الاستثمارات العمومية، وضمان وصول المياه إلى المواطنين دون انقطاع أو تعديات.

الحوار

09-07-2026

وزير الري من الجلفة

نحو ربط كل الأنظمة المائية على المستوى الوطني

أبرز وزير الري، لوناس بوزقزة، اليوم الثلاثاء من الجلفة، أن النظرة الإستشرافية لدائرته الوزارية تكمن في ربط كل الأنظمة المائية بعضها ببعض على المستوى الوطني بغية تحقيق إستدامة للثروة المائية والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

وأوضح السيد بوزقزة في تصريح على هامش زيارة عمل لولاية الجلفة، أن الجزائر حققت بفضل الأهمية التي يوليها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لقطاع الري، «توازنا مائيا لكل ولايات الوطن، مما يجعلنا في هذه الأريحية نسعى لتجسيد نظرة إستشرافية لربط كل الأنظمة المائية، السدود و الآبار الجوفية ومحطات التحلية، بغية ضمان الإستدامة لهذه الثروة».

وقال الوزير أن جهود السلطات العمومية لهذا القطاع الإستراتيجي تكمن في برامج التحويلات الكبرى للمياه جنوب-جنوب، وجنوب-هضاب الذي ستستفيد منه ولاية الجلفة، وكذا محطات تحلية مياه البحر البالغ عددها 19 محطة و التي توفر 3،6 مليون متر مكعب من المياه يوميا لفائدة الولايات الساحلية وبعض الولايات

الداخلية.

وأشار إلى أن قطاعه خصص أيضا في نظرته الإستشرافية، «مبالغ مالية ضخمة» لمحطات نزع المعادن بولايات الجنوب الكبير، خاصة بمناطق تين زواتين وعين صالح وتمنراست وتندوف.

وعقب استماعه لعرض حول قطاع الري بالجلفة، أكد الوزير بأن البرنامج الإستدراكي الذي خصص له 13 مليار دج لإنجاز 20 عملية، مكن من «التحسين التدريجي» لتموين الولاية بالماء الشروب.

وكان الوزير قد استهل زيارته للولاية بالوقوف على اشغال انجاز محطة لتصفية المياه ببلدية البيرين وهو المشروع الذي يرتقب إستلامه قبل الثلاثي الأخير من العام الجاري، كما دشن بذات البلدية منشأة لتخزين المياه بسعة 1000 متر مكعب.

وببلدية سيدي بايزيد (شرق الولاية) أشرف السيد بوزقزة على وضع حيز الخدمة لثلاث آبار عميقة موجهة لتعزيز تموين عاصمة الولاية بالمياه الشروب، من شأنها ضمان قدرات إضافية للتموين بمعدل 60 لترا في الثانية.

كما قام أيضا بوضع حيز الخدمة لمشاريع ثلاثة آبار عميقة ببلدية مسعد تم إنجازها ضمن البرنامج القطاعي الإستعجالي، كما أشرف على مستوى الحقل المائي زكار، على إنطلاق حفر ثلاثة آبار عميقة ستزود منشآت التخزين بمدينة الجلفة. ويواصل وزير الري زيارته التفقدية بالتنقل الى بلدية المجبارة حيث سيشرف على وضع حيز الخدمة لثلاثة آبار بمنطقة «المعلبة» ستساهم في تقوية قدرات التموين بالجهة الشرقية لمدينة الجلفة، كما سيضع حيز الخدمة بحي «الفصحى» منشأة تخزين بسعة 10 آلاف متر مكعب.

EL WASSAT
يومية وطنية شاملة
09-07-2026

أكد التوجه نحو ربط كل الأنظمة المائية على المستوى الوطني

بوزقزة: الجزائر حققت توازنا مائيا لكل الولايات

■ أبرز وزير الري، لوناس بوزقزة، من الجلفة، أن النظرة الاستشرافية لدائرته الوزارية تكمن في ربط كل الأنظمة المائية بعضها ببعض على المستوى الوطني بغية تحقيق استدامة للبروة المائية والحفاظ عليها للأجيال القادمة. وأوضح بوزقزة في تصريح على هامش زيارة عمل لولاية الجلفة، أن الجزائر حققت بفضل الأهمية التي يوليها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لقطاع الري، "توازنا مائيا لكل ولايات الوطن، مما يجعلنا في هذه الأريحية نسعى لتجسيد نظرة إستشرافية لربط كل الأنظمة المائية، السدود والآبار الجوفية ومحطات التحلية، بغية ضمان الاستدامة لهذه البروة". وقال الوزير أن جهود السلطات العمومية لهذا القطاع الاستراتيجي تكمن في برامج التحويلات الكبرى للمياه جنوب-جنوب، وجنوب-هضاب الذي ستستفيد منه ولاية الجلفة، وكذا محطات تحلية مياه البحر البالغ عددها 19 محطة والتي توفر 36 مليون متر مكعب من المياه يوميا لفائدة الولايات الساحلية وبعض الولايات الداخلية. وأشار إلى أن قطاعه خصص أيضا في نظرته الإستشرافية، "مبالغ مالية ضخمة" لمحطات نزع المعادن بولايات الجنوب الكبير، خاصة بمناطق تين زواتين وعين صالح وتمنراست وتندوف. وعقب استماعه لعرض حول قطاع الري بالجلفة، أكد الوزير بأن البرنامج الاستدراكي الذي خصص له 13 مليار دج لإنجاز 20 عملية، مكن من "التحسين التدريجي" لتموين الولاية بالماء الشروب. وكان الوزير قد استهل زيارته للولاية بالوقوف على اشغال انجاز محطة لتصفية المياه ببلدية البيرين وهو المشروع الذي يرتقب استلامه قبل الثلاثي الأخير من العام الجاري، كما دشن بذات البلدية منشأة لتخزين المياه بسعة 1000 متر مكعب. وببلدية سيدي بايزيد (شرق الولاية) أشرف بوزقزة على وضع حيز الخدمة لثلاث آبار عميقة موجهة لتعزيز تموين عاصمة الولاية بالمياه الشروب، من شأنها ضمان قدرات إضافية للتموين بمعدل 60 لتر في الثانية. كما قام أيضا بوضع حيز الخدمة لمشاريع ثلاثة آبار عميقة ببلدية مسعد تم إنجازها ضمن البرنامج القطاعي الاستعجالي، كما أشرف على مستوى الحقل المائي زكار، على انطلاق حفر ثلاثة آبار عميقة ستزود منشآت التخزين بمدينة الجلفة. ويواصل وزير الري زيارته التفقدية بالتنقل الى بلدية المجبارة حيث سيشرف على وضع حيز الخدمة لثلاثة آبار بمنطقة "المعلبة" ستساهم في تقوية قدرات التموين بالجهة الشرقية لمدينة الجلفة، كما سيضع حيز الخدمة بحي "الفصحى" منشأة تخزين بسعة 10 آلاف متر مكعب.

■ ق.ج

www.al-fadjr.com
الفجر
يومية وطنية إخبارية
09-07-2026

ربط 57 عائلة بالغاز ببريش وإطلاق صيانة المسالك عبر 8 بلديات بأم البواقي

استلام وإطلاق مشاريع لتحسين توزيع المياه بين الضلعة وبحير الشرقي

تميز، أمس، اليوم الأخير لبرنامج احتفالية السلطات الولائية بأم البواقي بالذكرى الرابعة والستين لعيد الاستقلال، بإشراف الوالي بن عبد الله شايب الدور على وضع حيز الخدمة مشروع خزان مائي ببحير الشرقي، وإعطاء إشارة انطلاق أشغال تزويد مدينة الضلعة المجاورة بالماء الشروب.

ببلدية بحير الشرقي أشرف الوالي على وضع مشروع إنجاز خزان مائي نصف أرضي سعة 100 متر مكعب حيز الخدمة مع الربط بقنوات الضخ والتوزيع لربط سكان مشتة الشعاشعية بالمياه الصالحة للشرب ببلدية بحير الشرقي، أين تجاوزت قيمة المشروع 1 مليار سنتيم وتم الانتهاء من الأشغال في ظرف 4 أشهر وهي التي توزعت على حصتين الأولى شملت إنجاز خزان بسعة 100 متر مكعب والثانية وجهت للربط بشبكة المياه الشروب وينتظر بـ60 سريرا.

وبحسب البطاقة التقنية فالأشغال تم تقسيمها إلى 3 أشطر، الأول رصد له مبلغ 3.2 مليار سنتيم وشمل تجديد المساكة والسخان المركزي والتهيئة الداخلية مع الطلاء الخارجي، أما الشطر الثاني فشمل صيانة جناح الطب الداخلي وإعادة الاعتبار للسخان المركزي بغلاف مالي بلغ 4.1 مليار سنتيم، أما لشطر الثالث فمس مصلحة الجراحة العامة بغلاف مالي بلغ 3.9 مليار سنتيم ويأتي هذا المشروع في إطار الجهود المتواصلة الرامية إلى تعزيز وتحسين نوعية الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، وتوفير ظروف استشفائية ملائمة تستجيب لتطلعات المرضى واحتياجاتهم، خاصة وأن المستشفى يتسع لـ250 سريرا منها 60 سرير في مصلحة الجراحة العامة و60 أخرى بمصلحة الطب الداخلي.

أن يستفيد من المشروع 1904 نسمة من ساكنة الضلعة بينهم 1312 نسمة من قاطني 8 مشاتي ويتعلق الأمر بمشاتي الشعاشعية والصرصوف 1 و2 وهماجة والدوار القبلي والقلعة الزرقاء والحجير السود وعين كسكاس وسيسمح هذا المشروع بالقضاء على مشكل التزويد بالمياه الصالحة للشرب بمشتة الشعاشعية بصفة نهائية، وبمدينة الضلعة أعطى الوالي إشارة إنطلاق مشروع تدعيم المدينة بالمياه الصالحة للشرب، أين تبلغ قيمة المشروع حوالي 6.9 مليار سنتيم، على أن تنتهي الأشغال في ظرف 6 أشهر وسيسمح المشروع بالقضاء على مشكل التزويد بالمياه الصالحة للشرب بمركز بلدية الضلعة بصفة نهائية. وبأم البواقي أعطى الوالي إشارة إنطلاق مشروع إعادة الإعتبار لمجمع الصرف الصحي لحي الكمين إضافة لمشروع تهيئة مجمع الصرف الصحي لحي عدل2، أين رصد للعملية في شطرها الأول مبلغ 1.6 مليار سنتيم، على أن تنتهي الأشغال بعد 6 أشهر ويهدف المشروع للقضاء على النقاط السوداء والوقاية من الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، ووجه الوالي جملة من التعليمات التي تقضي بضرورة مراعاة الجودة في الإنجاز والإنتهاء من الأشغال في أجل لا يتعدى 10 أيام، بالنسبة للشطر المتعلق بإعادة الإعتبار لمجمع الصرف الصحي لحي الكمين.

وبعين البيضاء، أشرف الوالي على وضع مصلحة الجراحة العامة بالمؤسسة العمومية الاستشفائية الدكتور زرداني صالح حيز الخدمة، أين شملت العملية إعادة التهيئة الكاملة للمصلحة وفق معايير حديثة تضمن راحة المرضى وتحسين ظروف التكفل بهم، حيث تم تجهيزها بمختلف التجهيزات الطبية والمنقولات الطبية والمكتبية الضرورية، بالإضافة إلى ربط جميع الغرف بقنوات الأكسجين الطبية، لتدخل المصلحة حيز الخدمة بطاقة استيعاب تقدر

وبعين ببوش أشرف الوالي على وضع الشطر الأول لمشروع صيانة الطريق البلدي الرابط بمشتة المشار مرورا بقرية فرحاتي حميدة على مسافة 1.5 كلم من إجمالي العملية التي ستشمل 8 كلم حيز الخدمة، وهو المشروع الذي رصد له مبلغ 4.8 مليار سنتيم وأنجز خلال 4 أشهر وبقرية فرحاتي حميدة، تم وضع حيز الخدمة قاعة العلاج المنجزة ضمن عملية أشرفت عليه شركة المواطنة سوناطراك بغلاف مالي بلغ 856 مليون سنتيم وهي التي حملت اسم الشهيد شلغوم مسعود، أما بقرية دالي إبراهيم فتم الإشراف على وضع قاعة علاج أخرى حيز الخدمة بعد عملية إعادة التهيئة، وهي التي حملت اسم المجاهد المتوفى بن سي زوارة حفناوي.

الوالي وبعد استماعه لانشغالات المواطنين أمر بتسجيل ملعب جواري وتسريع إجراءات تهيئة القرية قبل فصل الأمطار، مؤكدا على ضرورة توفير كل الجاهزية للمواطنين وطلب من مدير الصحة ضرورة برمجة زيارات متواصلة للأطباء لقاعات العلاج حتى يستفيد المرضى من الخدمات الطبية قريبا من سكناتهم، وبين مدير الصحة بأن عدد قاعات العلاج ارتفع إلى 142 قاعة عبر بلديات الولاية، مشيرا إلى أن قطاعه نجح خلال السنوات الأخيرة من فتح نحو 10 قاعات علاج، مضيفا بأن قطاعه أحصى خلال سنة 2021 وجود نحو أكثر من 30 قاعة علاج مغلقة وتم اتخاذ جميع الإجراءات لفتح أكبر عدد من القاعات لتبقى 8 قاعات مغلقة لأسباب كثيرة، غير أن الوالي أكد أن تعليمات منحت لرؤساء الدوائر والبلديات بوجوب فتح كل القاعات وحتى المغلقة منها لأن المواطن في أمس الحاجة للخدمات الطبية خاصة عبر المناطق، وأضاف المتحدث بأنه مستعد للقضاء على كل المشاكل التي تعرقل القاعات الثمانية المغلقة ليتم فتحها في أقرب الآجال.

أحمد ذيب

النصر
جريدة كل القراء
09-07-2026

— Projet de transfert d'eau potable de la commune de Tamtert vers Beni Abbes —

Avancement des travaux à des rythmes variables

■ *Les travaux du projet de transfert d'eau potable depuis la commune de Tamtert vers la ville de Beni Abbes, devant alimenter les habitants du chef-lieu de la wilaya avec plus de 2 500 m³ d'eau/jour, se poursuivent avec des taux d'avancement disparates pour les deux lots de ce projet structurant, selon les services de la wilaya.*

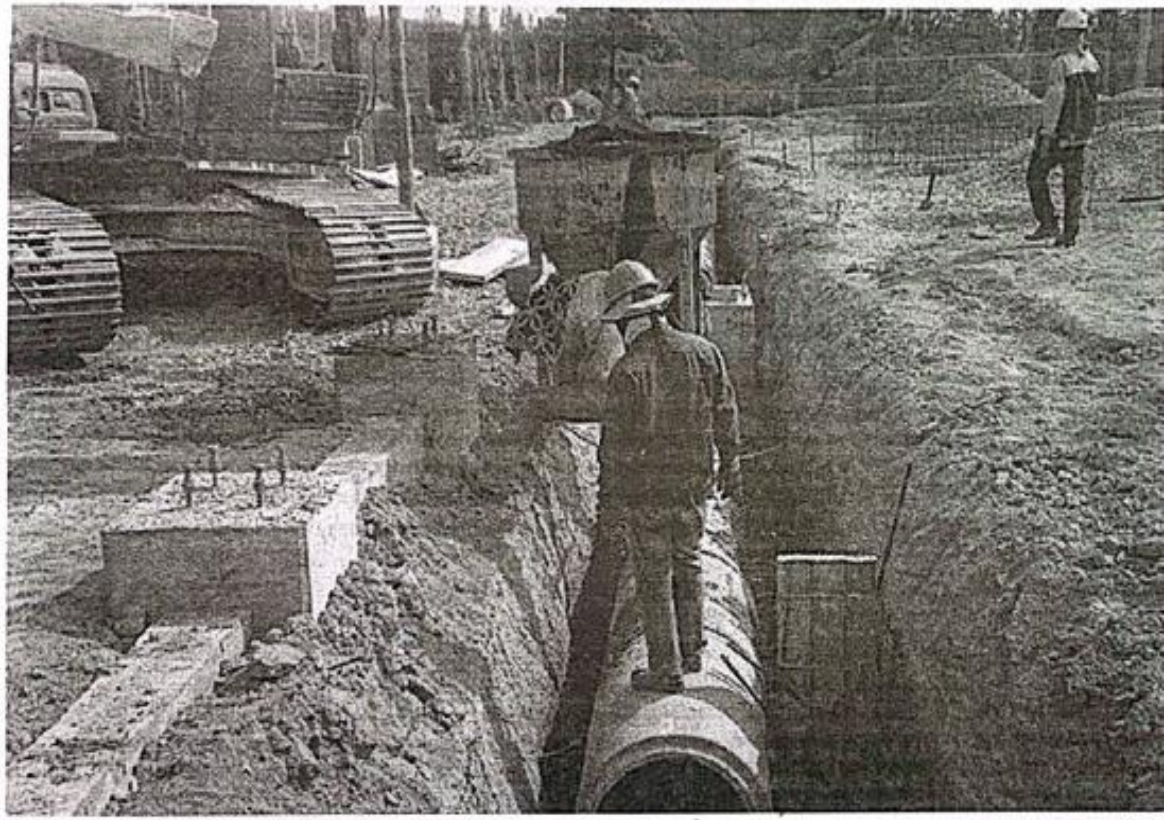

La même source a précisé que ce projet, inscrit dans le cadre des programmes de développement visant à renforcer les ressources en eau de la wilaya, comprend la réalisation de six forages artésiens dans la région de Tamtert, située à 30 km de la ville de Beni Abbes, ainsi que la construction de deux réservoirs d'eau d'une capacité de 5 000 mètres cubes et 2 000 mètres cubes, d'une station de pompage d'une capacité de 2 500 mètres cubes par jour, en plus de diverses infrastructures d'accompagnement.

Une enveloppe financière de 541 millions DA a été allouée à ce projet qui comprend également la pose de conduites de transfert d'eau sur une longueur totale de 30 km, a-t-on ajouté de même source, relevant que le délai de réalisation a été fixé à 14 mois.

Dans le cadre du suivi régulier des grands projets de développement, le wali de Beni Abbes, Ali Moulay, accompagné des autorités locales, a récemment effectué une visite de terrain afin de constater l'état d'avancement de ce projet stratégique, réalisé en deux lots.

Le premier lot a atteint un taux d'avancement de 22 % sur un tronçon de 15 km, tandis que le deuxième lot affiche un taux d'avancement de 42 % sur une distance équivalente.

A cette occasion, le wali de Beni Abbes a donné des instructions fermes à l'ensemble des intervenants et des entreprises chargées de la réalisation du projet. Il a insisté sur la nécessité d'intensifier les efforts, d'accélérer immédiatement le rythme des travaux, de mobiliser tous les moyens humains et matériels disponibles et de respecter les délais fixés, compte tenu de l'importance capitale de ce projet pour le renforcement de l'alimen-

LE JOUR D'ALGERIE
Votre quotidien national

09-07-2026

الجزائر
وزير الري: 34 مليار دينار لإنهاء
أزمة الانقطاعات وتأمين
التزويد المنتظم للمواطنين
بالمياه الصالحة للشرب
AJA.Algerie

09-07-2026

أكد وزير الري، لوناس بوزقزة، اليوم الأربعاء، أن ضمان استمرارية الخدمة العمومية للمياه وتحسين جودتها يمثلان أولوية قصوى، خلال عقده اجتماعا تنسيقيا دوريا خصص "لمتابعة وضعية الخدمة العمومية للمياه عبر مختلف ولايات الوطن خلال موسم الاصطياف".

وأشار الوزير إلى أن "النتائج المسجلة تعكس تحسنًا تدريجيًا في أداء الخدمة العمومية للمياه، وهو ما يستوجب مواصلة التجند والعمل الميداني بنفس الوتيرة، وتعزيز الجدية واليقظة في التسيير، قصد ترسيخ هذه النتائج والارتقاء أكثر بجودة الخدمة المقدمة للمواطنين".

وفي هذا الإطار اللقاء، أسدى لوناس بوزقزة جملة من التعليمات، نوه من خلالها بـ"مواصلة المتابعة الميدانية اليومية وتعزيز الجدية والفعالية في التسيير"، لا سيما "تعبئة مختلف الموارد المائية وحسن استغلالها، مع تنويع مصادر التزود بالمياه لضمان الأمن المائي".

كما أكد الوزير على ضرورة "ضمان استمرارية الخدمة العمومية من خلال تأمين المناوبة والمداومة، خاصة خلال العطل الأسبوعية والرسمية"، فضلا عن تسريع "وتيرة إنجاز المشاريع المسجلة بعنوان سنة 2026 واستكمال البرامج التنموية في آجالها، مع تحديد الأولويات وفق الاحتياجات الفعلية".

وذكّر وزير الري، خلال المناسبة، بضرورة "تكثيف عمليات الكشف عن التسربات وإصلاحها، والتصدي للتوصيلات غير الشرعية، مع اتخاذ الإجراءات القانونية والمتابعة القضائية ضد كل المعتدين على منشآت وشبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب"، إلى جانب اعتماد "المرونة والنجاعة في معالجة الملفات، وتعزيز آليات الاستشراف، مع ترسيخ مبادئ التسيير الرشيد للموارد المائية والحد من التبذير".

كما شدد على "تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين، ومواصلة التواصل مع المواطنين عبر مختلف الوسائل، لا سيما خدمة الرسائل النصية القصيرة "SMSing"، مع الحرص على إعلام المواطنين مسبقًا بكل تذبذب في عملية التزويد بالمياه أو الأشغال المبرمجة للصيانة، بما يضمن شفافية الخدمة والتدخل السريع عند الاقتضاء".

وفي سياق التوجيهات، أوجب الوزير "تثمين استعمال المياه المستعملة المصفاة ورفع نسب استغلالها في مختلف المجالات، مع إخضاع هذا الملف لمتابعة وتقييم دوري على مستوى جميع الولايات"، مؤكدا على "تعميم إدراج تقنية المعالجة الثلاثية وأنظمة التسيير والتحكم عن بعد "Télégestion" ضمن المشاريع المستقبلية، بما يساهم في تحسين الأداء وضمان الاستغلال الأمثل للمنشآت".

وشدد لوناس بوزقزة، على ضرورة "مواصلة تجسيد مشاريع الربط البيني للسدود والأنظمة الكبرى للتحويلات المائية، بما يسمح بتحويل المياه من المناطق الأكثر وفرة إلى المناطق الأقل وفرة، تجسيدًا لمبدأ التضامن المائي وتحقيق التوازن في توزيع الموارد".

كما استمع الوزير، إلى عدد من العروض المقدمة من قبل مسؤولو الإدارة المركزية ومديرو الري للولايات، تناولت "وضعية الخدمة العمومية للمياه والإجراءات والتدابير المتخذة لضمان استمراريتها وتحسينها، إلى جانب عرض مدى تقدم المشاريع القطاعية المسجلة".

وفي ختام الاجتماع، شدد وزير الري لوناس بوزقزة، على "ضرورة المتابعة اليومية والدقيقة لمؤشرات التزويد بالمياه الصالحة للشرب، والتدخل الفوري لمعالجة أي اختلال قد يُسجل، مع مواصلة التنسيق بين جميع الفاعلين في القطاع"، لا سيما "ضمان إعلام المواطنين بكل المستجدات المتعلقة بالخدمة العمومية للمياه، خاصة عند تسجيل أي تذبذب في التزويد أو برمجة أشغال الصيانة، بما يعزز الثقة ويحسن جودة الخدمة المقدمة للمواطنين".

وقد جرى اللقاء بحضور ممثلي الإطارات المركزية للوزارة، إلى جانب المديرين العامين للمؤسسات والهيئات تحت الوصاية، وبمشاركة مديري الري للولايات عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد.

خديجة بن قيدة

أخبار دزاير
الخبر في حينه
09-07-2026

ري

بوزقزة يشدد على ضمان استمرارية التزويد بالمياه وتسريع إنجاز مشاريع القطاع

الأربعاء 08 جويلية 2026 20:05

الجزائر- شدد وزير الري، لوناس بوزقزة، اليوم الأربعاء بالجزائر العاصمة، على ضرورة ضمان استمرارية الخدمة العمومية للمياه وتحسين جودتها، مع تسريع وتيرة إنجاز المشاريع المسجلة بعنوان سنة 2026، وذلك خلال ترؤسه اجتماعا تنسيقيا دوريا خصص لمتابعة وضعية التزويد بالمياه عبر مختلف ولايات الوطن خلال موسم الاصطياف.

وأوضح بيان للوزارة أن الاجتماع، الذي حضره الإطارات المركزية للقطاع ومسؤولو المؤسسات والهيئات تحت الوصاية، إلى جانب مديري الري للولايات عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد، خصص لتقييم وضعية الخدمة العمومية للمياه والإجراءات المتخذة لضمان استمراريتها وتحسينها.

وأكد الوزير أن النتائج المسجلة تعكس تحسنا تدريجيا في أداء الخدمة العمومية للمياه، داعيا إلى مواصلة التجند والعمل الميداني وتعزيز الجدية واليقظة في التسيير، بما يسمح بترسيخ هذه النتائج والارتقاء بجودة الخدمة المقدمة للمواطنين.

وفي هذا الإطار، أسدى الوزير جملة من التعليمات، شملت مواصلة المتابعة الميدانية اليومية، وتعبئة الموارد المائية وتنويع مصادر التزويد، وضمان المناوبة خلال العطل، إلى جانب تسريع إنجاز المشاريع القطاعية واستكمال البرامج التنموية وفق الأولويات المسطرة.

كما أمر بتكثيف عمليات الكشف عن تسربات المياه وإصلاحها والتصدي للتوصيلات غير الشرعية مع اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المعتدين على منشآت وشبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب، فضلا عن تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين وتكثيف التواصل مع المواطنين، لاسيما عبر الرسائل النصية القصيرة، لإعلامهم مسبقا بأي تذبذب في التزويد أو أشغال صيانة مبرمجة.

ودعا الوزير كذلك إلى تثمين استعمال المياه المستعملة المصفاة ورفع نسب استغلالها، مع تعميم إدراج تقنية المعالجة الثلاثية وأنظمة التسيير والتحكم عن بعد ضمن المشاريع المستقبلية، فضلا عن مواصلة تجسيد مشاريع الربط البيني للسدود وأنظمة التحويلات المائية لتحقيق توازن أكبر في توزيع الموارد المائية.

واستمع الوزير، خلال الاجتماع، إلى عروض حول وضعية الخدمة العمومية للمياه ومدى تقدم المشاريع القطاعية، قبل أن يشدد في ختام الأشغال على المتابعة اليومية لمؤشرات التزويد بالمياه والتدخل الفوري لمعالجة أي اختلال قد يسجل، مع مواصلة التنسيق وإعلام المواطنين بكل المستجدات المتعلقة بالخدمة العمومية للمياه.

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGERIA PRESS SERVICE

09-07-2026

وفيما يتعلق بمشروع التحويل انطلاقًا من محطة تحلية مياه البحر فوكة 2 فقد تم الانتهاء من أشغال الربط، وتجري حاليا عمليات وضع المنشآت حيز الخدمة، مع الشروع في التوزيع التدريجي للمياه لفائدة البلديات الواقعة بالجهة الشرقية لولاية البليدة.

أما مشروع التحويل انطلاقا من محطة تحلية مياه البحر كدية الدراوش فتتواصل حاليا عمليات غسل وتعقيم القنوات، على أن يتم الشروع في وضع المشروع حيز الخدمة تدريجيا فور استكمال الأشغال التقنية المتبقية.

فيما يخص مشروع ربط نظام كدية أسردون بمحطة تحلية مياه البحر كاب جنات فقد تم إطلاق إجراءات المناقصة لاختيار المؤسسة المكلفة بإنجاز أشغال الربط، في خطوة هامة نحو تعزيز الأمن المائي وضمان استمرارية التزويد بالمياه الشروب لفائدة الولايات الأربع المستفيدة من هذا النظام، وهي: البويرة، تيزي وزو، المسيلة والمدية.

وخلال الاجتماع، شدد الوزير على ضرورة احترام الآجال التعاقدية واستدراك التأخر المسجل على مستوى بعض أشطر هذه المشاريع، مؤكدًا أن "إنجازها في الآجال المحددة يعد أولوية بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية في تعزيز الأمن المائي وضمان تزويد المواطنين بالمياه الشروب".

وأكد الوزير، في الختام، أن "السلطات العليا في البلاد تولي أهمية بالغة لتطوير البرنامج الوطني لتحلية مياه البحر، بما يعزز القدرات الوطنية في إنتاج المياه ويضمن تأمين احتياجات المواطنين، لاسيما بالولايات الداخلية والبعيدة عن الشريط الساحلي".

جدير بالذكر أن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون أمر في وقت سابق بإنجاز خمس محطات لتحلية مياه البحر عبر ولايات الطارف وبجاية وبومرداس وتيبازة ووهران، دخلت كلها حيز الخدمة السنة الماضية.

كشفت وزارة الري، اليوم الإثنين، عن الولايات الداخلية التي ستستفيد من المياه المنتجة عبر محطات تحلية مياه البحر الثلاث، الجاري إنجازها بكل من الشلف ومستغانم وتلمسان.

وجاء ذلك خلال اجتماع عمل ترأسه وزير القطاع، لوناس بوزقزة، استمع خلاله إلى عروض تقنية مفصلة حول وضعية تقدم أشغال إنجاز قنوات الربط البعدي لمحطات تحلية مياه البحر، حيث تم الوقوف على نسب الإنجاز والصعوبات المسجلة والآجال المحددة لاستكمال مختلف مشاريع.

ووفق بيان الوزارة، تشمل مشاريع الربط البعدي انطلاقا من محطات تحلية مياه البحر الجديدة المبرمجة بكل من الشلف، مستغانم وتلمسان، إنجاز منظومة متكاملة من قنوات التحويل تمتد على مسافات قد تصل إلى 250 كيلومترا، بما يسمح بإيصال المياه المحلاة إلى الولايات الداخلية البعيدة عن الشريط الساحلي، تجسيدا لـ"سياسة الدولة الرامية إلى تعزيز الأمن المائي وضمان توزيع متوازن للموارد المائية".

وأفاد ذات المصدر أن محطة تلمسان ستساهم في تزويد ولايات تلمسان، سيدي بلعباس، سعيدة والنعامة بالمياه الشروب، فيما ستضمن محطة مستغانم تزويد ولايات مستغانم، غليزان، تيارت وتيسمسيلت، بينما ستتكفل محطة الشلف بتزويد ولايات الشلف، عين الدفلى، المدية، والجهة الشرقية من ولاية تيسمسيلت.

وتنجز هذه المحطات الجديدة بطاقة إنتاجية تبلغ 300 ألف متر مكعب يوميا لكل محطة، بما يعزز قدرات البلاد في مجال حشد الموارد المائية وتأمين التزويد المستدام بالمياه الشروب لفائدة المواطنين.

كما تطرق الاجتماع إلى مدى تقدم مشاريع إنجاز قنوات الربط البعدي لبعض محطات تحلية مياه البحر المنجزة، ويتعلق الأمر بكل من فوكة 2 (ولاية تيبازة)، كدية الدراوش (ولاية الطارف) وكاب جنات (ولاية بومرداس).

الخبر

09-07-2026

الوطن

بشرى لسكان عدة ولايات داخلية

وزير الري يترأس اجتماعا حول وضعية تقدم أشغال إنجاز قنوات الربط البعدي لمحطات تحلية مياه البحر.

13497 2:17 دقيقة

إسلام بن خليف
17:15 - 06/07/2026

تابعنا على Google news

الوطني

وزير الري يأمر بتعزيز خدمة المياه وتسريع المشاريع

محمد شبيري | 2026/07/08

شدد وزير الري، لوناس بوزقزة، اليوم الأربعاء بالجزائر العاصمة، على ضرورة ضمان استمرارية الخدمة العمومية للمياه وتحسين نوعيتها، مع تسريع وتيرة إنجاز المشاريع المسجلة بعنوان سنة 2026، وذلك خلال ترؤسه اجتماعًا تنسيقيًا دوريًا خصص لمتابعة وضعية التزويد بالمياه عبر مختلف ولايات الوطن خلال موسم الاصطياف.

وأوضح بيان لوزارة الري أن الاجتماع عرف مشاركة الإطارات المركزية للقطاع ومسؤولي المؤسسات والهيئات التابعة للوزارة، إلى جانب مديري الري عبر مختلف الولايات عن طريق تقنية التحاضر المرئي عن بعد، حيث تم خلاله تقييم وضعية الخدمة العمومية للمياه والإجراءات المتخذة لضمان استمراريتها وتحسين الأداء.

وأكد الوزير أن النتائج المسجلة تشير إلى تحسن تدريجي في مستوى أداء الخدمة العمومية للمياه، داعيًا إلى مواصلة الجهود الميدانية وتعزيز اليقظة والجدية في التسيير للحفاظ على هذه المكتسبات والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وفي هذا السياق، أسدى لوناس بوزقزة تعليمات تقضي بمواصلة المتابعة اليومية لوضعية التزويد بالمياه، وتعبئة الموارد المتاحة وتنويع مصادر التموين، إلى جانب ضمان نظام المناوبة خلال فترات العطل، وتسريع إنجاز المشاريع القطاعية واستكمال البرامج التنموية وفق الأولويات المحددة.

كما أمر بتكثيف عمليات الكشف عن تسربات المياه وإصلاحها، والتصدي للتوصيلات غير الشرعية لشبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب، مع اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتسببين في الإضرار بالمنشآت والمنظومات المائية.

ودعا الوزير إلى تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين وتكثيف التواصل مع المواطنين، خاصة عبر الرسائل النصية القصيرة، لإعلامهم مسبقًا بأي اضطرابات محتملة في التزويد أو عمليات الصيانة المبرمجة.

وفي إطار ترشيد الموارد المائية، شدد الوزير على ضرورة تثمين استعمال المياه المستعملة المصفاة ورفع نسب استغلالها، مع تعميم إدراج تقنيات المعالجة الثلاثية وأنظمة التسيير والتحكم عن بعد ضمن المشاريع المستقبلية، إضافة إلى مواصلة إنجاز مشاريع الربط البيني للسدود وأنظمة التحويلات المائية بما يساهم في تحسين توزيع الموارد.

واستمع وزير الري خلال الاجتماع إلى عروض حول وضعية الخدمة العمومية للمياه ومدى تقدم المشاريع المسجلة، قبل أن يؤكد في ختام اللقاء على ضرورة المتابعة المستمرة لمؤشرات التزويد والتدخل السريع لمعالجة أي اختلال، مع ضمان إعلام المواطنين بكل المستجدات المتعلقة بالخدمة العمومية للمياه.

الجلفة انفو

09-07-2026

الحدث

8 جويلية 2026

عقوبات صارمة لـ "سارقي المياه"

توعد وزير الري لوناس بوزقزة، سارقي المياه ومُخربي شبكات الربط بأقصى العقوبات، مؤكدا بأن قطاعه يعمل على إعادة تفعيل شرطة المياه ليكون لها دور فاعل في هذا الإطار.

وشدد الوزير في تصريح صحفي خلال زيارة عمل قادته لولاية الجلفة، أمس الثلاثاء، على ضرورة الضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه المساس بالممتلكات العمومية والإضرار بالنظام العام.

وقال في هذا الإطار: "هناك من يقوم بتخريب وسرقة المياه للاستفادة منها في الفلاحة والزراعة وتربية المواشي".

وأضاف: "هذا أمر غير مقبول وستكون هناك إجراءات صارمة تصل لمتابعات قضائية ضد هؤلاء الذين يخلقون المشاكل".

كما كشف بوزقزة، عن إعادة تفعيل شرطة المياه ليكون لها دور حقيقي وفاعل وعدم الاكتفاء بالتقارير الإدارية.

وتابع بالقول: "كارثة بأتم معنى الكلمة أن يأتي أحد ليسرق المياه ويحرم المواطن البسيط من هذه الخدمة الحيوية، هذا الأمر يسبب لنا خللًا في نظام التسيير، وسنقوم باتخاذ إجراءات جديدة".

واعترف وزير الري بوجود خلل في إيصال الماء بالشكل الكافي للمواطن رغم الإنتاج الكبير، مُرجعًا هذا الأمر إلى عدة أسباب من بينها "التسربات، الربط العشوائي وسوء التسيير"، مؤكدا بأن قطاعه يعمل على القضاء على هذه الظاهرة.

09-07-2026

الوطني

وزير الري يشدد على استمرارية الخدمة العمومية للمياه وتحسين جودتها

بقلم **خالد زوبيري**

نشر في 08 جويلية 2026 - 18:59

ترأس وزير الري، لوناس بوزقْزة، اليوم الأربعاء، اجتماعًا تنسيقيًا دوريًا خصص لمتابعة وضعية الخدمة العمومية للمياه عبر مختلف ولايات الوطن خلال موسم الاصطياف.

وذلك بحضور الإطارات المركزية للوزارة، والمديرين العامين للمؤسسات والهيئات تحت الوصاية، بمشاركة مديري الري للولايات عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد.

وفي مستهل الاجتماع، أكد الوزير أن ضمان استمرارية الخدمة العمومية للمياه وتحسين جودتها يمثلان أولوية قصوى. مشيرًا إلى أن النتائج المسجلة تعكس تحسنًا تدريجيًا في أداء الخدمة العمومية للمياه، وهو ما يستوجب مواصلة التجند والعمل الميداني بنفس الوتيرة، وتعزيز الجدية واليقظة في التسيير، قصد ترسيخ هذه النتائج والارتقاء أكثر بجودة الخدمة المقدمة للمواطنين.

وفي هذا الإطار، أسدى الوزير جملة من التعليمات، تمثلت في مواصلة المتابعة الميدانية اليومية، وتعبئة مختلف الموارد المائية وحسن استغلالها مع تنويع مصادر التزود بالمياه، وضمان استمرارية الخدمة العمومية من خلال تأمين المناوبة والمداومة، خاصة خلال العطل الأسبوعية والرسمية.

كما شدد على ضرورة تسريع وتيرة إنجاز المشاريع المسجلة بعنوان سنة 2026 واستكمال البرامج التنموية في آجالها، وتكثيف عمليات الكشف عن التسربات وإصلاحها، والتصدي للتوصيلات غير الشرعية. مع اتخاذ الإجراءات القانونية والمتابعة القضائية ضد المعتدين على منشآت وشبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب.

وأكد الوزير أيضًا على اعتماد المرونة والنجاعة في معالجة الملفات، وتعزيز آليات الاستشراف، وترسيخ مبادئ التسيير الرشيد للموارد المائية والحد من التبذير. إلى جانب تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين ومواصلة التواصل مع المواطنين، لا سيما عبر خدمة الرسائل النصية القصيرة، مع إعلامهم مسبقًا بأي تذبذب في عملية التزويد بالمياه أو الأشغال المبرمجة للصيانة.

كما دعا إلى تثمين استعمال المياه المستعملة المصفاة ورفع نسب استغلالها، وتعميم إدراج تقنية المعالجة الثلاثية وأنظمة التسيير والتحكم عن بعد ضمن المشاريع المستقبلية، فضلًا عن مواصلة تجسيد مشاريع الربط البيني للسدود والأنظمة الكبرى للتحويلات المائية، بما يسمح بتحويل المياه من المناطق الأكثر وفرة إلى المناطق الأقل وفرة.

واستمع الوزير، خلال الاجتماع، إلى عروض قدمها مسؤولو الإدارة المركزية ومديرو الري للولايات، تناولت وضعية الخدمة العمومية للمياه والإجراءات والتدابير المتخذة لضمان استمراريتها وتحسينها، إلى جانب عرض مدى تقدم المشاريع القطاعية المسجلة.

وفي ختام الاجتماع، شدد وزير الري على ضرورة المتابعة اليومية والدقيقة لمؤشرات التزويد بالمياه الصالحة للشرب، والتدخل الفوري لمعالجة أي اختلال قد يُسجل، مع مواصلة التنسيق بين جميع الفاعلين في القطاع، وضمان إعلام المواطنين بكل المستجدات المتعلقة بالخدمة العمومية للمياه، خاصة عند تسجيل أي تذبذب في التزويد أو برمجة أشغال الصيانة، بما يعزز الثقة ويحسن جودة الخدمة المقدمة للمواطنين.

النهار ONLINE

09-07-2026

شدد وزير الموارد المائية والأمن المائي، لوناس بوزڤزة، على أن الدولة تتجه إلى تشديد الإجراءات القانونية ضد المعتدين على شبكات توزيع المياه، معتبرا أن سرقة المياه وتخريب القنوات لم تعد مجرد مخالفات، بل أصبحت تمثل مساسا بالنظام العام واعتداء على حق المواطنين في التزود بالمياه الصالحة للشرب.

وقال الوزير، في تصريح صحفي على هامش زيارته إلى ولاية الجلفة، أمس الثلاثاء، إن الدولة رصدت استثمارات مالية ضخمة لإنجاز مشاريع مائية استراتيجية، تشمل محطات تحلية مياه البحر، ومحطات نزع الأملاح المعدنية، إضافة إلى مشاريع التحويلات الكبرى للمياه، غير أن هذه الجهود تتعرض للإضرار بسبب الاعتداءات المتكررة على شبكات نقل وتوزيع المياه.

وأوضح بوزڤزة أن بعض الأشخاص يقومون بتكسير القنوات وتحويل مياه الشرب إلى

وأكد بوزڤزة أن تكسير قنوات المياه وتحويلها بشكل غير قانوني يعد "كارثة حقيقية"، لأنه يمس مباشرة بحق المواطنين في الحصول على المياه الصالحة للشرب، ويؤثر على استقرار الخدمة العمومية، مضيفا أن العقوبات المرتقبة ستكون في مستوى خطورة هذه الأفعال.

وختم الوزير بالتأكيد على أن المرسوم الجديد يوجد في مراحله الأخيرة، ومن المنتظر أن يرى النور قريبا، ليشكل إطارا قانونيا أكثر صرامة لحماية المنشآت المائية، والحفاظ على الاستثمارات العمومية، وضمان وصول المياه إلى المواطنين دون انقطاع أو تعديات.

وكشف المسؤول الأول عن القطاع أن الحكومة بصدد إعادة تفعيل المرسوم الخاص بشرطة المياه، حتى تضطلع بدور أكثر فعالية في حماية المنشآت المائية، موضحا أن المرحلة المقبلة ستشهد الانتقال من الاكتفاء بتحرير محاضر المخالفات إلى تطبيق إجراءات ردعية أكثر صرامة في حق المعتدين.

وأكد بوزڤزة أن تكسير قنوات المياه وتحويلها بشكل غير قانوني يعد "كارثة حقيقية"، لأنه يمس مباشرة بحق المواطنين في الحصول على المياه الصالحة للشرب، ويؤثر على استقرار الخدمة العمومية، مضيفا أن العقوبات المرتقبة ستكون في مستوى خطورة هذه الأفعال.

وختم الوزير بالتأكيد على أن المرسوم الجديد يوجد في مراحله الأخيرة، ومن المنتظر أن يرى النور قريبا، ليشكل إطارا قانونيا أكثر صرامة لحماية المنشآت المائية، والحفاظ على الاستثمارات العمومية، وضمان وصول المياه إلى المواطنين دون انقطاع أو تعديات.

09-07-2026

الرئيسية / أخبار الوطن
/ إعادة تفعيل شرطة المياه وتطبيق إجراءات صارمة ضد المتورطين في السرقة

إعادة تفعيل شرطة المياه وتطبيق إجراءات صارمة ضد المتورطين في السرقة

أعلن وزير الري لوناس بوزقزة، عن إعادة تفعيل شرطة المياه وتطبيق اجراءات صارمة ضد سارقي المياه ومخربي الشبكات مع احالة المخالفين على العدالة لحماية الثروة المائية وضمان وصول المياه للمواطنين.

وخلال زيارة عمل قادته إلى ولاية الجلفة، توعد الوزير سارقي المياه ومُخربي شبكات الربط بأقصى العقوبات، مؤكدا بأن قطاعه يعمل على إعادة تفعيل شرطة المياه ليكون لها دور فاعل في هذا الإطار، وان المرسوم الخاص بذلك قيد الاعداد.

وقال في هذا الإطار: "هناك من يقوم بتخريب وسرقة المياه للاستفادة منها في الفلاحة والزراعة وتربية المواشي وهذا أمر غير مقبول وستكون هناك إجراءات صارمة تصل لمتابعات قضائية ضد هؤلاء الذين يخلقون المشاكل".

وتابع بالقول: "كارثة بأتم معنى الكلمة أن يأتي أحد ليسرق المياه ويحرم المواطن البسيط من هذه الخدمة الحيوية، هذا الأمر يسبب لنا خللًا في نظام التسيير، وسنقوم باتخاذ إجراءات جديدة".

09-07-2026